

السؤال

هل يمكنك التعليق وإعطاء معلومات عن سنن أبي داود ؟ وهل بالإمكان تقديم معلومات عن صحتها ؟ وهل هو ثالث كتاب في الحديث الأكثر صحة من الكتب الستة ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

سنة النبي صلى الله عليه وسلم قد حفظها الله تعالى بأهل الحديث الذين تلقوا سنة النبي صلى الله عليه وسلم جيلاً بعد جيل ، وضبطوها بقواعد علم الحديث ، ودونها في مصنفات عظيمة نقلت إلينا بالأسانيد المتواترة الصحيحة .

وتعد الكتب الستة المشهورة وهي (صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، سنن أبي داود ، سنن النسائي ، سنن الترمذي ، سنن ابن ماجه) أصول كتب السنة ، وأصحها إسناداً .

قال الحافظ ابن منده : " الحافظ الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة : أبو عبد الله البخاري ، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، وبعدهما أبو داود السجستاني ، وأبو عبد الرحمن النسائي . انتهى من "معالم السنن" للخطابي (4/367) .

وقال المزي في مقدمة كتابه "تهذيب الكمال" (1/147) في معرض حديثه عن كتب السنة : " وكان من أحسنها تصنيفاً ، وأجودها تأليفاً ، وأكثرها صواباً ، وأقلها خطأً ، وأعمها نفعاً ، وأعودها فائدةً ، وأعظمها بركةً ، وأيسرها مؤونةً ، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف ، وأجلها موقعا عند الخاصة والعامة : صحيح أبي عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ ، ثم صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ثم بعدهما كتاب السنن لأبي داود سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ ، ثم كتاب الجامع لأبي عيسى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى التِّرْمِذِيِّ ، ثم كتاب السنن لأبي عبد الرحمن أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائِيِّ ، ثم كتاب السنن لأبي عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمَعْرُوفِ بَابِنِ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيِّ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَتَهُمْ " . انتهى

ويعد كتاب سنن أبي داود من أعظم دواوين السنة بعد الصحيحين ، وذلك لشرف مصنفه ، وجودة أسانيده ، وحسن ترتيبه ، وجمعه أصول أحاديث الأحكام .

فأما مصنفه فهو الإمام الحجة الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني ، ولد سنة 202 هـ ، وتوفي سنة 275 هـ ، أحد أكبر تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل ، وشيخ الترمذي والنسائي .

وقد أثنى عليه أهل العلم ثناءً عظيماً .

قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (10/75) : " قال أبو بكر الخلال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ، وبصره بمواضعه ، أحد في زمانه ، رجل ورع مقدم " . انتهى

وقال الذهبي في ترجمته لأبي داود في كتاب "سير أعلام النبلاء" (13/211) : " قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَاسِينَ: كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَحَدَ حُقَاطِ الْإِسْلَامِ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعِلْمِهِ وَعِلَالِهِ وَسَنَدِهِ ، فِي أَعْلَى دَرَجَةِ النَّسْكِ وَالْعَفَافِ ، وَالصَّلَاحِ وَالْوَرَعِ ، مِنْ فُرْسَانِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعَانِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، لَمَّا صَنَّفَ أَبُو دَاوُدَ كِتَابَ السُّنَنِ : أَلَيْنَ لِأَبِي دَاوُدَ الْحَدِيثُ ، كَمَا أَلَيْنَ لِذَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدِيثُ ...

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ: أَبُو دَاوُدَ أَحَدُ أُمَّةِ الدُّنْيَا فَهِيَ وَعِلْمًا وَحِفْظًا ، وَنُسْكًَا وَوَرَعًا وَإِنْقَانًا ، جَمَعَ وَصَنَّفَ وَذَبَّ عَنِ السُّنَنِ " . انتهى

ثانيا :

وأما كتابه السنن ، فقد أثنى عليه أهل العلم أعظم الثناء ، وقدموه على غيره .

قال أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي: " كتابُ الله عز وجل أصلُ الإسلام ، وكتابُ "السنن" لأبي داود عهدُ الإسلام " . انتهى من "شرح الإمام" لابن دقيق العيد (1/42) .

وقال ابن الأعرابي : " لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ، ثم هذا الكتاب ، لم يحتجْ معهما إلى شيء من العلم بته " . انتهى من "تاريخ الإسلام" للذهبي (8/632)

وقال الخطابي في "معالم السنن" (1/6) : " كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من الناس كافة ، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل فيه ورد ومنه شرب ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب ، وكثير من مدن أقطار الأرض " . انتهى

ثالثاً :

وأما منهجه في كتابه فقد تولى أبو داود بنفسه التعريف بكتابه ومنهجه فيه في رسالته المشهورة بعنوان "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" ، وهي مطبوعة ، وقد بين فيها منهجه في كتابه ، ونذكر من ذلك بعض النقاط :

النقطة الأولى : أن كتابه أصل في أحاديث الأحكام ، لم يخلطه بأحاديث الزهد والرفاق وفضائل الأعمال .

قال أبو داود في "رسالته لأهل مكة" (ص34) : "وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها ، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجها . انتهى

ويعد كتابه أصل في معرفة أحاديث الأحكام ، حتى قال الغزالي : "يُكْفِي الْمُجْتَهِدَ مَعْرِفَتَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ" . نقله عنه ابن كثير في "البداية والنهاية" (11/55) .

وقال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود المسماة "تهذيب السنن" (1/8) : "لما كان كتاب السنن لأبي داود رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصه الله ، بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفصلاً في موارد النزاع والخصام ، فأليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضي المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء" . انتهى

النقطة الثانية : أنه ذكر في الباب أصح ما وقف عليه .

قال أبو داود في "رسالته لأهل مكة" (ص22) : "فإنكم سألتُم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ووقفت على جميع ما ذكرتم ؛ فاعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقوم إسنادا ، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث" . انتهى

النقطة الثالثة : أنه لم يرو في كتابه عن راو متروك عنده .

قال أبو داود في "رسالته لأهل مكة" (ص25) : "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء" .

والمقصود بالمتروك في كلامه أي متروك عنده ، فقد يكون متروكا عند غيره ، غير متروك عنده ، فيخرج حديثه .

قال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (2/613) في شرحه قوله ذلك : "ومرادُه أن لم يخرج لمتروك الحديث عنده ، على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه ، فإنه قد خرج لمن قد قيل : إنه متروك ، ومن قد قيل : إنه متهم بالكذب" . انتهى

رابعا :

أما الأحاديث التي ذكرها في كتابه ، فليست في درجة واحدة ، بل فيها الصحيح ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .

قال أبو داود : "قال أبو بكر بن داسة سمعت أبا داود يقول : "كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث

، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ، يعني كتاب السنن ، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه " . انتهى من "معالم السنن" للخطابي (4/365) .

فتبين بهذا النص منه أنه روى الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ، وهو الحديث الحسن بنوعيه .

ولكن هل يخلو كتابه من الأحاديث الضعيفة ؟

فالجواب : أنه مع أن كتاب سنن أبي داود يُعد في المرتبة الثالثة بعد صحيح مسلم ، إلا أن وصفه بالصحة : تساهل ، لأنه ليس كل ما فيه صحيح .

قال أبو الفضل العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (1/168) : "ومن أطلق الصحيح على كتب السنن فقد تساهل ، كأبي طاهر السلفي حيث قال في الكتب الخمسة : اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب . وكأبي عبد الله الحاكم حيث أطلق على الترمذي الجامع الصحيح ، وكذلك الخطيب أطلق عليه ، وعلى النسائي اسم الصحيح " . انتهى

ولذا لا يخلو كتابه من الأحاديث الضعيفة ، وقد ذكر ذلك أبو داود بنفسه في عدة مواضع :

الموضع الأول : أنه نص في رسالته لأهل مكة أنه روى في كتابه المراسيل ، إذا لم يكن في الباب غيره ، والمرسل من أنواع الضعيف كما هو معلوم .

قال أبو داود في "رسالته لأهل مكة" (ص25) : "وأما المراسيل : فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ، ولم يوجد المسند : فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة " . انتهى

وقال في "رسالته لأهل مكة" (ص30) في موضع آخر : "وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل ، وهو مرسل ومدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل " . انتهى

الموضع الثاني : أنه نص أنه سيروي أحاديث ضعيفة شديدة الضعف سينوه على ضعفها .

قال أبو داود في "رسالته لأهل مكة" (ص27) : "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده " . انتهى

وهناك أحاديث ذكرها وسكت عليها ، وقد نص على أنه سيروي أحاديث سيسكت عنها هي صالحة .

فقال في "رسالته لأهل مكة" (ص27) : "ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض " . انتهى

واختلف أهل العلم في تفسير قوله " فهو صالح " ، فمنهم من رأى أن معناه أنه " حسن " ، ومنهم من قال : معناه : أنه " صالح للاحتجاج " ، أي قد يكون ضعيفا ، وليس في الباب غيره ، وقد يجبر ، وهذا القول هو ما رجحه المحققون من أهل العلم ، مثل الذهبي ، وابن حجر ، والسخاوي .

قال الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (13/213) : " قَالَ ابْنُ دَاسَةَ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ ، يَقُولُ: ذَكَرْتُ فِي السُّنَنِ الصَّحِيحِ وَمَا يُقَارِبُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنَّتُهُ .

قُلْتُ (أي الذهبي) : فَقَدْ وَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِذَلِكَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ ، وَبَيَّنَّ مَا ضَعْفُهُ شَدِيدٌ ، وَوَهْنُهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ ، وَكَاسَرَ عَنِ مَا ضَعْفُهُ خَفِيفٌ مُحْتَمَلٌ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - عَنِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا عِنْدَهُ ، وَلَا سِيمَا إِذَا حَكَمْنَا عَلَى حَدِّ الْحَسَنِ بِاصْطِلَاحِنَا الْمَوْلَدِ الْحَادِثِ ، الَّذِي هُوَ فِي عُرْفِ السَّلَفِ يَعُودُ إِلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ ، الَّذِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، أَوِ الَّذِي يَرَعَبُ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ ، وَيُمَشِّيه مُسْلِمٌ ، وَبِالْعَكْسِ ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَدَانِي مَرَاتِبِ الصِّحَّةِ ، فَإِنَّهُ لَوْ انْحَطَّ عَنْ ذَلِكَ لَخَرَجَ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ ، وَلَبَقِيَ مُتَجَادِبًا بَيْنَ الضَّعْفِ وَالْحَسَنِ .

فَكِتَابُ أَبِي دَاوُدَ أَعْلَى مَا فِيهِ مِنَ الثَّابِتِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ مِنْ شَطْرِ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ ، وَرَعَبَ عَنْهُ الْآخَرُ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا رَعَبَا عَنْهُ ، وَكَانَ إِسْنَادُهُ جَيِّدًا ، سَالِمًا مِنْ عِلَّةٍ وَشُدُودٍ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ إِسْنَادُهُ صَالِحًا ، وَقَبْلَهُ الْعُلَمَاءُ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ لَيِّنَيْنِ فَصَاعِدًا ، يَعْضُدُ كُلُّ إِسْنَادٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا ضَعَّفَ إِسْنَادُهُ لِنَقْصِ حِفْظِ رَاوِيهِ ، فَمِثْلُ هَذَا يُمَشِّيه أَبُو دَاوُدَ ، وَيَسْكُتُ عَنْهُ غَالِبًا ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ بَيْنَ الضَّعْفِ مِنْ جِهَةِ رَاوِيهِ ، فَهَذَا لَا يَسْكُتُ عَنْهُ ، بَلْ يُوهِنُهُ غَالِبًا ، وَقَدْ يَسْكُتُ عَنْهُ بِحَسَبِ شُهْرَتِهِ وَنَكَارَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انتهى

وقال ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (1/435) : " ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود : لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل هو على أقسام:

منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة ، ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته ، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد ، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا .

ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا . وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها " . انتهى

ولذا لا يجوز الاعتماد على سكوت أبي داود في سننه على بعض الأحاديث ، لأنه قد يسكت على حديث ضعيف جدا ، وضعفه ظاهر ، ولأجل ذلك لم يبينه .

قال النووي في "الإيجاز في شرح سنن أبي داود" (ص47) : " واعلم أنه وقع في "سنن أبي داود" أحاديث ظاهرة الضعف لم يُبَيِّنْهَا ، مع أنها مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهَا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: كَالْمُرْسَلِ وَالْمَنْقُوعِ ، وَرَوَايَتِهِ عَنْ مَجْهُولٍ: كَشَيْخِ وَرَجُلٍ وَنَحْوِهِ. فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ: " مَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنَّتُهُ! "

وجوابه: أنه لما كان ضعف هذا النوع ظاهراً ، استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه ". انتهى

وقال ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (1/439) :

" فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ، ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به ، أو غريب فيتوقف فيه؟

ولا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر ، وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه ، وصدقه الدقيقي ، وعثمان بن واقد العمري ، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني ، وأبي جناب الكلبي ، وسليمان بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة ، وأحاديث المدلسين بالعننة ، والأسانيد التي فيها من أبهت أسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ؛ لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه ، وتارة يكون لذهول منه ، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته ، كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهم ...

وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام ، ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة... فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته ، لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ، ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه ". انتهى

فتبين مما سبق منهج الإمام أبي داود في سننه ، وأنها من أجود كتب السنة إسناداً بعد الصحيحين ، إلا أن فيه أحاديث ضعيفة .

وقد قام الشيخ الألباني رحمه الله بتحقيق الكتاب ، وقسمه إلى قسمين : "صحيح سنن أبي داود" ، و"ضعيف سنن أبي داود" .

والله أعلم .